

تقرير

مذكرات التوقيف السوريّة: وحده الحرير



براءة سوليدير

رداً على الخبر المنشور في «الأخبار» بتاريخ 2010/9/30 بعنوان «سوليدير حصلت على مليار دولار مجاناً»، يهّمنا أن نوضح أن هذا الادّعاء خاطئ ولا أساس له من الصحة. ومن المستغرب استناد صحيفتكم إلى مصدر خبر غير مثبت واقعاً أو قانوناً بشهادة صاحبه، علماً بأن مساحة الأملاك العامة من طرقاً وساحات عامة وحدائق في وسط بيروت والمساحة المخصصة لشركة سوليدير قد جرى تحديدها في الأساس بموجب الاتفاقية المبرمة بين الدولة وشركة سوليدير في عام 1994 ولم تنقص أو تنقلص تلك المساحات إطلاقاً منذ ذلك التاريخ.

وتجدر الإشارة إلى أنه، وعملاً بأحكام الاتفاقية أعلاه، كان قد جرى اقتطاع مساحة 106 آلاف متر مربع من عقارات شركة سوليدير البالغة مساحتها حوالي 701 ألف متر مربع من أجل إدراجها ضمن الأملاك العمومية، بحيث تبقى للشركة مساحة حوالي 595 ألف متر مربع، كما أن المساحة المدنية المخصصة لمنطقة وسط بيروت لم تعزل كذلك منذ عام 1994. ويهّمنا أن نوضح أن الإدارات الرسمية المعنية، بما فيها بلدية بيروت والمديرية العامة للتنظيم المدني قد وثقت مساحات الأملاك العامة في وسط بيروت ووثقت فيها، بحيث صدر في عام 2001 المرسوم 5714 المتعلق بتعديل المخطط التفصيلي لمنطقة وسط بيروت الذي قضى بتحديد موقع ومساحة الأملاك العامة من دون أي زيادة في المساحة المخصصة لشركة سوليدير بموجب الاتفاقية أعلاه.

وإن جميع التعديلات التي أعقبت عام 2001 كانت فنية ولم تلحظ إطلاقاً أي زيادة في المساحات العائدة لشركة سوليدير، وهو أمر غير ملتبس بتاتا ويسهل إثباته من خلال مراجعة هذه المراسيم وتحديد المساحات العائدة لشركة سوليدير.

نبيل راشد
(المسؤول الإعلامي
والعلاقات العامة)

«الأخبار»: إن مصدر هذا الخبر، الذي اعتبره بيان شركة سوليدير «غير مثبت واقعاً أو قانوناً بشهادة صاحبه»، هو الشركة «الدولية للمعلومات»، ذات الصدقية العالية، فضلاً عن أن جميع الذين واكبوا التعديلات الطارئة على التصميم التوجيهي وأعمال ردم البحر يعلمون جيداً أن الشركة اكتسبت عقارات إضافية ليست ملحوظة في المراسيم الصادرة في عام 1994.

من المحرر

تستقبل «الأخبار» رسائل القراء على العنوان الإلكتروني الآتي: letters@al-akhbar.com. على أن تنطلق الرسالة من أحد المواضيع المنشورة في «الأخبار»، ولا يتجاوز نصها 150 كلمة.

قطعت سوريا أمس شك فريق الرئيس سعد الحريري بيقين مذكرات توقيف غيابية لم تستثن أحداً في قريطم سوى آل الحريري أنفسهم. فدمشق أعلنت أنها لن تهان من حاربها طوال سنوات خمس، ولا يزال رافضاً دفع الكفارة السياسية، ومصراً على رمي كرة النار في وجه أقرب حلفائها ليها

حسن عليق

ذاتها إن العلاقة بين البلدين «قائمة وجيدة جداً على صعيد العلاقة بين جلالة الملك والرئيس بشار الأسد. لكن اللبنانيين المقربين من المملكة لم ينفذوا ما تعهدوا به. وعدم التزامهم يؤدي إلى إخراج الملف اللبناني من على رأس أولويات العلاقة بين دمشق والرياض». وفي رأي المصادر ذاتها، فإن إصدار المذكرات لا يحتاج إلى أي مشاور مع القيادة السعودية، فالفرصة التي طلبت وأخذت منذ 30 تموز 2010

...وصار كل فريق رئيس الحكومة الأمني والقضائي والإعلامي مطلوباً للعدالة السورية. فبعد أكثر من عام على بدء الملاحقة القضائية التي باشرها اللواء جميل السيد ضد شهود الزور و«كل من يظهره التحقيق شريكاً لهم ومحرضاً»، أصدر القضاء السوري مذكرات توقيف بحق سياسيين وقضاة وأمنيين وإعلاميين لبنانيين وسوريين. ورغم أن شظايا المذكرات وصلت إلى برلين، حيث ديتليف ميليس ومساعدته غيرهارد ليتمان، وإلى الكويت حيث رئيس تحرير صحيفة السياسة الكويتية، أحمد الجار الله، فإن الواضح أن الهدف الأول، إن لم يكن الوحيد، لسهام هذه المذكرات ليس سوى ساكن السرايا في وسط بيروت، رئيس الحكومة سعد الحريري.

ورغم أن اللواء جميل السيد يصرّ على وضع المذكرات في إطارها القانوني، فإن بين المترددين الدائم إلى دمشق من يؤكد أن هذه الخطوة تعني، إضافة إلى بعدها القانوني، أن المطلوب من سعد الحريري السير في ملفات شهود الزور والتحقيق المسيس والمحكمة الدولية إلى النهاية، «وهذه المذكرات لم تصدر إلا بعدما لمست دمشق عدم التزام من تعهد أمامها بتعهداته». وتضيف المصادر ذاتها إن «العلاقة بين لبنان وسوريا عادت لتنظم بالشكل المطلوب، إلا أن القضاء اللبناني تلتكاً عن متابعة ملف شهود الزور». ويفرض المطلاعون على أجواء القيادة السورية النظر إلى مذكرات التوقيف كإعلان بوجود توجه جاد لدى القيادة السورية لمحاسبة مرحلة السنوات الخمس الماضية، مع ما يقتضيه هذا التوجه من محاسبة لرجال الدولة التي قامت على أنقاض الانسحاب السوري من لبنان. «لكن ما ينبغي منعه هو تكرار تجربة الاتهام المسيس. فأشرف ريفي ووسام الحسن وغيرهما يعلنون أنهم، منذ عام 2006، كانوا يعلمون بأن حزب الله قتل رفيق الحريري. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذه الحالة: إذا كانوا كذلك، فلماذا استمروا في اتهام سوريا؟ ألا يعني ذلك أننا يجب ألا نقبل بهم لا في الاتهام الأول ولا في الاتهام الثاني؟». ومساذاً عن السعودية: هل الخطوة منسقة مع قيادتها؟ تجيب المصادر

مقربون من
الحريري: ثمة من يريد
التعامل بمنطق الأسياد
والعبيد

السيد: المذكرات
صدرت بعد 4 تبليغات
استهتر بها القضاء
اللبناني

أكد السيد أن المذكرات ستحال على الأنتربول (أرشيف - هيثم الموسوي)

من يريد توجيه رسالة مفادها أنه لا يريد علاقة من النوع الذي نظرحه عليه. نحن طرحنا علاقة نذبة، لكن ثمة من يريد التعامل بمنطق الأسياد والعبيد، وهذا ما لا نرضى به. وهذه الخطوة تتجاهل أن الطرف السوري هو من يحتاج إلى التعاون مع الحريري لإنهاء حالة العداء التي بُنيت خلال السنوات الخمس الماضية مع شريحة كبيرة من اللبنانيين، وليس الحريري من يحتاج إلى هذا التعاون». أما النتيجة العملية للمذكرات، فلا يرى المصدر فيها سوى قرار «بمنع أشرف ريفي ووسام الحسن من دخول دمشق. وبالأصل، هما لم يذهبا عن طيب خاطر، بل تطلب الأمر منهما جهداً لتخطي الحاجز النفسي». أما تحويل المذكرات إلى الأنتربول، «فلن يأتي بأي نتيجة»

ذلك، كانوا يردونه إلى «المتضررين من العلاقة الناجحة بين الرئيس السوري ورئيس الحكومة اللبنانية». استمروا على هذا المنوال إلى أن صرّح السفير السوري في بيروت علي عبد الكريم علي قبل أسبوعين، قائلاً إن ما أدلى به الرئيس الحريري لصحيفة «الشرق الأوسط» بحاجة إلى خطوات عملية لاستكمالها. لكن رهان المقربين من الحريري على خطب ود الشام استمر حتى بعد ظهر أمس، فتغيرت لهجتهم. أحد هؤلاء (ممن شملتهم مذكرات التوقيف)، يرى أن الخطوة السوريّة «تظهر أن القيادة في دمشق لا تزال تقرأ في كتاب ماضي عليه الزمن، يعود إلى ما قبل الانسحاب السوري من لبنان». وفي رأيه، فإن «صدقية القضاء السوري معروفة عالمياً، وبالتالي، ثمة

تاريخ القمّة الثلاثية في بعدا) لم تؤدّ إلى أي نتيجة إيجابية حتى اليوم». في المقابل، بدأ بعض المقربين من رئيس الحكومة كمن ضرب على رأسه، فيما جهد البعض الآخر لإخفاء صدمته مما جرى. فطوال الأشهر التي تلت الزيارة الأولى للرئيس سعد الحريري إلى دمشق، كان جزء كبير من فريق عمله يراهن على العلاقة المستحقة «بين قصر الشعب وبيت الوسط لحماية مسيرة دولة الرئيس وإبعاد أي حلفاء سوريا عنه». أما البعض الآخر، فإوغل في التفاؤل إلى حد اقتناعه بأن سوريا ابتعدت عن إيران لتقرب يوماً بعد آخر من التضحية برأس حليفها حزب الله كرمي لعيون الملك السعودي والشيخ سعد ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان. وعندما كانوا يسمعون خلاف

صقر يستنفر الدولة في مواجهة المذكرات

المرعية، ومع كل التقاليد والأعراف لإبعاد كأس التشنج والكيدية في التعاطي مع هذا الملف الحساس والمهم، لكي تبقى كلمة القانون هي العليا». وفي السياق ذاته، عبّر رئيس حزب الكتائب أمين الجميل عن «الخشية من أن تكون هذه مذكّرة توقيف للعلاقات السورية - اللبنانية أكثر من مذكّرة توقيف للبنانيين»، مشيراً إلى أنها «لا تساعد إطلاقاً على تطوير العلاقات اللبنانية - السورية إيجاباً كما نتمناها».

الأعلى اللبناني قانونياً، باعتبار أن هناك قضية وجّهت إليهم مذكرات توقيف في سابقة غير معهودة من الجانب السوري»، متمنياً أيضاً على وزير الداخلية «أن يتخذ موقفاً مناسباً حيال مذكرات توقيف صادرة بحق ضباط كبار في قوى الأمن الداخلي»، وأملًا من نقابتي الصحافة والمحررين «عقد اجتماع مشترك واتخاذ الخطوات الآيلة إلى حماية الإعلاميين والحرريات الإعلامية في لبنان، وكل ذلك بما ينسجم مع القوانين اللبنانية والأنظمة

العماد ميشال سليمان بوصفه المؤتمن على الدستور والحرريات، (إلى أن يضع يده على هذه القضية، وأن يكون لمجلس الوزراء ودولة الرئيس سعد الحريري موقف حازم وحاسم حيال هذا الموضوع». ودعا صقر الرئيس نبيه بري إلى عقد جلسة لمجلس النواب أو إنشاء لجنة برلمانية للتعامل مع مذكّرة توقيف صادرة بحق نائب لبناني يحظى بتأييد الشعب اللبناني والحصانة البرلمانية». كذلك رأى «ضرورة أن يتحرك مجلس القضاء

وصف النائب عقاب صقر صدور مذكرات التوقيف السورية بحق مسؤولين سياسيين وقضائيين وأمنيين وإعلاميين لبنانيين» ب«الخطوة المؤسفة الصادمة للعلاقات المؤسساتية والسياسية المتواصلة والمستمرة بين رئيس الحكومة سعد الحريري والقيادة السورية على طريق بناء الثقة الكاملة بين البلدين». وبحسب مقربين من رئيس الحكومة، فإن صقر تشارور مع الرئيس سعد الحريري قبل إصدار البيان، الذي دعا فيه «رئيس الجمهورية